

Distr.
GENERAL

E/1996/46
8 May 1996
ARABIC
ORIGINAL: ENGLISH

المجلس الاقتصادي والاجتماعي



الدورة الموضوعية لعام ١٩٩٦
نيويورك، ٢٤ حزيران/يونيه -

٢٦ تموز/يوليه ١٩٩٦
البند ٧ من جدول الأعمال المؤقت*

التعاون الإقليمي في الميدانين الاقتصادي والاجتماعي والميادين ذات الصلة

موجز لدراسة الحالة الاقتصادية في أوروبا، ١٩٩٥

المحتويات

<u>الصفحة</u>	<u>الفقرات</u>	<u>مقدمة</u>
٢	١-٨
٣	٩-٢٦	أوروبا الغربية وأمريكا الشمالية
٨	٢٧-٤٩	أوروبا الشرقية ودول بحر البلطيق ورابطة الدول المستقلة

مقدمة

- ١ - ازداد تباين التطورات الاقتصادية في مختلف أنحاء منطقة اللجنة الاقتصادية لأوروبا خلال العام الماضي. ففي أوروبا الغربية حدث تدهور واضح منذ الأشهر الأولى من عام ١٩٩٥: فلم يكن النمو الاقتصادي في عام ١٩٩٥ أقل من المتوقع منذ عام فحسب، بل أن التباطؤ الحاد الذي حدث أثناء العام أدى إلى تراجع هام في التوقعات المتصلة بعام ١٩٩٦. وحدث هذا التطور غير المتوقع والمخيب للآمال قبل أن يُتاح للانتعاش متسع من الوقت لتحقيق أثر ذي شأن على مستويات البطالة المرتفعة باستمرار.
- ٢ - وتباطأ النمو الاقتصادي أيضاً في أمريكا الشمالية، ولكن هذا الأمر كان متوقعاً - بل ومنشوداً - بعد أن قلصت ثلاثة سنوات من التوسيع القوي هامش القدرة الاحتياطية بدرجة كبيرة وولدت تحفقات من حدوث نشاط اقتصادي مفرط. وبالتالي كان التباطؤ متمشياً مع "الهبوط السلس" الذي تسعي إليه سلطات الولايات المتحدة، ولكنه أسرع مما كان متوقعاً: ففي العام الماضي كان نمو الناتج المحلي الإجمالي في أمريكا الشمالية أكثر من ٢% في المائة بقليل، بالمقارنة مع ما كان متوقعاً من قبل وهو ٢,٧٥% في المائة^(١).
- ٣ - واختلف الأداء الاقتصادي اختلافاً كبيراً بين بلدان أوروبا الشرقية، ودول بحر البلطيق، ورابطة الدول المستقلة (الرابطة). وتبزر أوروبا الشرقية الآن كمنطقة نمو سريع. وفي المتوسط، شهد الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي نمواً يزيد على ٥% في المائة في عام ١٩٩٥، بعد أن كان متوسطه ٤% في المائة في العام السابق، وحسب التوقعات الرسمية سيحدث مزيد من التسارع في عام ١٩٩٦. ومع ذلك تظل الاختلافات كبيرة داخل هذه المجموعة من البلدان: إذ انخفض الناتج في كرواتيا وجمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة في عام ١٩٩٥ وارتفع بأكثر من ١٣% في المائة في ألبانيا، ولكن توجد بين هذين النقيضين مجموعة أساسية لها معدلات نمو تتراوح بين ٥% و ٧% في المائة.
- ٤ - وفي دول بحر البلطيق، ازداد الانتعاش الذي كان متراجعاً نوعاً ما رسوحاً في إستونيا وليتوانيا، حيث نما الناتج المحلي الإجمالي نحو ٢,٥% في المائة في عام ١٩٩٥، ولكن حدثت نكسة أخرى في لاتفيا إذ هبط الناتج مرة أخرى.
- ٥ - وفي العام الماضي، تواصل الركود العميق للناتج في روسيا وغيرها من بلدان رابطة الدول المستقلة، ولكن هبوط الناتج تباطأ كثيراً في عدد من البلدان. وزاد الناتج بالفعل في أرمينيا وجورجيا، ويتوقع أن يبدأ حدوث انتعاش في مزيد من البلدان في عام ١٩٩٦. غير أن هذه الإمكانيات ستتوقف كثيراً على ما يحدث في روسيا التي لا يزال كثير من أعضاء رابطة الدول المستقلة مرتبطين بصلات اقتصادية وثيقة جداً معها. وانخفض الناتج المحلي الإجمالي الروسي بنسبة ٤% في المائة في عام ١٩٩٥، ولكن هذا الهبوط أقل بكثير مما كان متوقعاً في مستهل العام. ويُؤمل أنه إذا أمكن المحافظة على التقدم المحرز في مجال الاستقرار الاقتصادي في العام الماضي، فقد يستقر الناتج الروسي ويبدأ في الارتفاع خلال عام ١٩٩٦. ولكن يجب التشديد على أن أوجه عدم اليقين هائلة وأن مجموعة التوقعات لعام ١٩٩٦ تتضمن مواصلة انخفاض الناتج.

٦ - والفجوة بين التوقعات والنتائج في عام ١٩٩٥ تبرز مرة أخرى الصعوبات التي تعترض التنبؤ أثناء فترة من التغير الهيكلي السريع وبعدها. وهذا الأمر صحيح بالنسبة لاقتصادات السوق الغربية، حيث يبدو أن نماذج التوقع القصير الأجل لم تستوعب بعد نتائج إلغاء الضوابط التنظيمية الواسع النطاق الذي حدث في الثمانينات، أو ما تسببت فيه تجربة تخفيض قيمة الأصول الذي اتسم به الكساد الحاصل مؤخراً من أثر على السلوك، ولا سيما سلوك المستهلكين. بل إن هذا الأمر أصبح بالنسبة للبلدان التي تمر بتحول عام شامل وتشهد اقتصاداتها إعادة هيكلة واسعة النطاق.

٧ - وفشلت جميع التوقعات الحكومية والمستقلة دون استثناء في التنبؤ بخطورة وطول مدة الكساد الذي تلا بداية عملية التحول في عام ١٩٨٩ وما بعده^(٣)، وطيلة عامين (١٩٩٤ و ١٩٩٥) استُهين إلى حد بعيد بقوة الانتعاش في أوروبا الشرقية. ومعظم التوقعات المتعلقة بالاقتصادات التي تمر بمرحلة انتقال، بما في ذلك التوقعات المقدمة في هذه الدراسة الاستقصائية هي في أحسن الأحوال أحکام مدروسة، وفي بعض الحالات لا تعدو أن تكون افتراضات عملية - أو افتراضات بما يؤمن حدوثه. وهذا الأمر ليس مستغرباً، بل هو في الواقع حتمي.

٨ - ويعتمد التنبؤ القصير الأجل، لكي يحقق نجاحاً معقولاً، على تحديد مجموعة ثابتة من العلاقات السلوكية التي تعمل ضمن إطار مؤسسي ثابت. ولكن الغرض الكلي لعملية التحول هو تغيير أساليب السلوك التقليدية وتحويل الهياكل الأساسية الرسمية وغير الرسمية التي تحكم النشاط الاقتصادي. وبالتالي، فإن نجاح عملية التحول، في الأمد القصير والمتوسط، لا بد أن يقوض استقرار البارامترات الذي تتطلبه التوقعات الدقيقة بصورة معقولة.

أوروبا الغربية وأمريكا الشمالية

٩ - لقد اتفقت الدراسة الاستقصائية للأوضاع الاقتصادية في العام الماضي مع حكم واسع الانتشار مفاده أن إمكانات حدوث نمو مطرد ومتوازن في أوروبا الغربية أفضل مما كانت عليه في أي وقت منذ الستينات. وكان للصدمات التضخمية وغيرها التي شهدتها السبعينات آثار طويلة الأمد وخطيرة على الاستقرار الاقتصادي، ولكن هذه الآثار شقت طريقها الآن إلى داخل النظام بدرجة كبيرة. وعلى وجه الخصوص، كانت معدلات التضخم عموماً عند أدنى مستوى تبلغه منذ عقود، والمتخوفون من مخاطر تزايدها من جديد لم يغفلوا هوماش القدرة الاحتياطية في الاقتصادات الغربية فحسب وإنما أيضاً التغيرات الهيكيلية التي شهدتها الاقتصاد العالمي منذ مطلع الثمانينات، والتراجع الملحوظ في توقعات التضخم من جانب محدد الأسعار والعاملين.

١٠ - وصاحب الانتعاش السريع للناتج في الولايات المتحدة في الفترة ١٩٩٢ - ١٩٩٤، وبدرجة أقل في المملكة المتحدة في الفترة ١٩٩٣ - ١٩٩٤ انخفاض معدلات التضخم فعلاً، بالرغم من استمرار تخوف حملة الأسهم والأسوق المالية من حدوث العكس. وفي بيئه ذات تضخم منخفض، كانت التوقعات بالنسبة لأوروبا في عام ١٩٩٥ تفيد بحدوث نمو مطرد بنسبة ٣% في المائة تقريباً، سيتحقق في معظمها عن طريق

الاستثمار الثابت وصافي الصادرات. وبالنظر إلى احتمال نمو الناتج بقرابة ٢ في المائة سنويا، فإن النمو المتوقع بنسبة ٣ في المائة ولد أيضاً آمالاً بانخفاض البطالة إلى حد ما، أو على الأقل، توقف حدوث زيادات أخرى فيها. كما عزز انتعاش الاستثمار الثابت احتمال انخفاض البطالة في الأجل الطويل مع استمرار توسيع القدرة.

١١ - ولكن في الوقت الذي كانت تصاغ فيه هذه الاحتمالات المواتية في التوقعات وخطط الميزانيات الحكومية لعام ١٩٩٥، كان الانتعاش في اقتصادات أوروبا الغربية قد بدأ يتعثر، وتفاقم فقدان القوة الدافعة خلال العام، وما فتئ متوسط المعدل الفصلي لنمو الناتج المحلي الإجمالي يتباطأً منذ منتصف عام ١٩٩٤، وتدل الاحصاءات الأولية بالفعل على حدوث انخفاض ضئيل في الناتج في الربع الأخير من عام ١٩٩٥. وهذا التباطؤ الحاد لا يظهر من المتوسطات السنوية التي تبين زيادة في نمو الناتج المحلي الإجمالي من ٢,٥ في عام ١٩٩٤ إلى ٢,٧ في عام ١٩٩٥. وبعض الاقتصادات الأصغر حجماً - بلجيكاً وسويسراً - شملها الكساد في الواقع في عام ١٩٩٥ (الذي يعرف بأنه فصلان متاليان من النمو السلبي) وقد يكون الأمر كذلك، من الناحية التقنية على الأقل، بالنسبة لفرنسا وألمانيا في الربع الأول من عام ١٩٩٦ (بالرغم من أن رداءة الطقس قد قامت بدور هام في البلدين الآخرين).

١٢ - وقام عدد من العوامل بدور في هذه التطورات. وعموماً، ظلت ثقة المستهلكين ضعيفة تماماً في جميع مراحل الانتعاش الذي بدأ في النصف الثاني من عام ١٩٩٣. وهو ما عكس احتمالات قاتمة إلى حد ما في أسواق العمل وآفاقاً غير مؤكدة للدخل في المستقبل؛ وتولدت عن مستويات البطالة المرتفعة والخوف من البطالة درجة من انعدام الأمان الاقتصادي لدى نسبة من القوى العاملة أكبر بكثير مما كانت عليه الحال في الماضي. أما القطاعات والمجموعات الأعلى دخلاً، ولا سيما الخدمات (بما في ذلك الحكومة)، التي كانت حتى الآن في مأمن تقريباً من فترات البطالة الدورية، فقد أصبحت حالياً مهددة بفقدان فرص العمل نتيجة للتغير التقني والطلب الضعيف نسبياً أو، بتعبير أكثر شيوعاً "تضليل الحجم". وفي ظل هذه البيئة، كان للآثار المستمرة لارتفاع أسعار الفائدة في الولايات المتحدة أثناء عام ١٩٩٤ على أوروبا الغربية انعكاس هام على الإنفاق الاستهلاكي على السلع المعمرة. ازداد رسوخاً في مطلع عام ١٩٩٥ بسبب حدوث زيادات قصيرة الأجل في أسعار الفائدة في عدة بلدان نتيجة للأضطراب الذي ساد أسواق الصرف الأجنبية، وذلك بالرغم من التخفيف العام للقيود على السياسة النقدية.

١٣ - وانخفاض حجم الاستهلاك الخاص أيضاً من جراء عدد من العوامل الأخرى: إذ أدى ارتفاع مستوى الضرائب ورسوم الضمان الاجتماعي، وتحفيض التحويلات الحكومية إلى تضاؤل نمو الدخل المتاح؛ كما تسبب ضعف سوق الإسكان واستمرار رأس المال الذاتي السلبي في المساكن المملوكة ملكية خاصة، فضلاً عن التخفيض المتواصل لمستويات المديونية السابقة في تشبيط الإنفاق في بعض البلدان. وفي المتوسط، لم يزد نمو الاستهلاك الخاص على ٢ في المائة في عام ١٩٩٥، مقابل المعدلات السنوية التي كانت تفوق كثيراً ٣ في المائة بين عامي ١٩٨٦ و ١٩٩٠.

١٤ - ولم يضف الإنفاق الحكومي أيضا شيئاً يذكر إلى النمو، لأن الحكومات كثفت جهودها الرامية إلى خفض أوجه العجز الحكومي العام في الأجل المناسب للوفاء بمعايير ماستريخت للتقارب بحلول نهاية عام ١٩٩٧.

١٥ - ولم تخب الآمال في أن يتواصل خلال عام ١٩٩٥ الارتفاع الذي شهدته الاستثمار الثابت في عام ١٩٩٤ إلا جزئياً. ذلك أن تضاؤل الطلب أدى إلى تقليص مطرد لخطة الاستثمار، ومع ذلك سجل الاستثمار الثابت زيادة يبلغ متوسطها نحو ٤ في المائة، مقابل ١,٦ في المائة في عام ١٩٩٤. غير أن هناك تطوراً مزعجاً نوعاً ما، وهو أن الاستثمار لم يركز عموماً على توسيع القدرة الإنتاجية، التي يمكن أن تحسن الاحتمالات المتوسطة الأجل لنمو العمالة، وإنما على خفض التكلفة وتحديث الأصول الرأسمالية. وهو ما تعكسه زيادة الاستثمار في الآلات والمعدات (الذي ارتفع نحو ٧ في المائة) وهي زيادة أكبر بكثير بالمقارنة مع التشييد (زيادة بنسبة ١,٥ في المائة). وكان هذا التطور جزئياً استجابة للتنافس الشديد على الأسواق العالمية، ولكنه أيضاً طريقة لزيادة الأرباح إزاء الاحتمالات الضعيفة وغير المؤكدة لنمو الطلب. وهذا، ستتسبّب احتمالات النمو الضئيلة عموماً في إضعاف الاستثمار، ولكن الأثر الأقرب أجيلاً قد يكون تغيير بواعث الاستثمار - الترشيد مقابل توسيع القدرة - الذي سيؤدي بدوره إلى آثار أطول أجلاً على النمو والعمالة.

١٦ - ومن الواضح أن خيبة أمل التوقعات تعكس في سلوك تراكم المخزون الذي قام بدور رئيسي في تباطؤ نمو الناتج في العام الماضي. فقد تراكمت المخزونات بسرعة في عام ١٩٩٤ توقعاً لارتفاع متواصل للطلب، ولكن طوال عام ١٩٩٥ تناقصت الإضافات الأخرى باطراد نتيجة لتناقص حجم المبيعات، وفي بعض البلدان، نتيجة لارتفاع أسعار الفائدة الحقيقة. وبينما كان تراكم المخزون في عام ١٩٩٤ يمثل، في المتوسط، ما يزيد على ثلث نمو الناتج المحلي الإجمالي، فإنه لم يسهم في العام الماضي إلا بنسبة ٨ في المائة فحسب. وحدث هذا الانخفاض في دورة المخزون في مرحلة أبكر من المعتاد في عملية الارتفاع.

١٧ - واستمر نمو الصادرات في دعم النشاط المحلي في أوروبا الغربية في عام ١٩٩٥، بالرغم من أن الأثر الصافي كان أقل مما كان عليه في عام ١٩٩٤ بسبب حدوث تباطؤ في التجارة داخل أوروبا الغربية. وبالإضافة إلى الضعف العام للطلب، من المحتمل أن تقلب سعر الصرف الذي حدث في مطلع عام ١٩٩٥ تسبب في أثر انكمashi واضح على التجارة في الداخل في النصف الثاني من العام. بيد أن المنطقة واصلت الاستفادة من الطلب العالمي القوي على السلع الاستثمارية ومن النمو السريع للواردات إلى الاقتصادات التي تمر بمرحلة انتقال، التي يأتي معظمها من أوروبا الغربية والبلدان النامية.

١٨ - وبطبيعة الحال يشكل ضعف النشاط في أوروبا الغربية تطويراً يبعث على القلق بصورة خاصة، بالنظر إلى التقدّم المحدود في تحفيض البطالة.

١٩ - وحدّثت زيادة طفيفة (٠,٦ في المائة) في مستوى العمالة في أوروبا الغربية في عام ١٩٩٥ بعد انخفاض بقراة ٣,٥ في المائة بين عامي ١٩٩١ و ١٩٩٤. ولكن التحسّن كان ضئيلاً، ومركزاً إلى حد بعيد

في الاقتصادات الأصغر حجماً، ويبدو أنه تباطأ في النصف الثاني من العام. وهناك تباين حاد بين معدل إيجاد فرص العمل الأشد ضعفاً في أوروبا الغربية وبين التوسيع الأكثر وضوهاً في أمريكا الشمالية (زيادات بنسبة ٣ في المائة قرابة ٢ في المائة في عامي ١٩٩٤ و ١٩٩٥). وبالرغم من التشديد الكبير على زيادة "مرونة" سوق العمل في الولايات المتحدة كتفسير لهذا الاختلاف في معدلات إيجاد فرص العمل، يبدو من الأرجح أن العامل الرئيسي في السنوات الأخيرة هو الاختلاف الهائل في معدلات النمو الاقتصادي.

٢٠ - وفي عام ١٩٩٥، كان متوسط معدل البطالة في أوروبا الغربية ١٠,٥ في المائة، أي أقل بقليل من أعلى مستوى له في عام ١٩٩٤ وهو ١٠,٩ ولكن يظل فوق مستوى في عام ١٩٩٣، وهو عام الكساد. وفي عدة بلدان لولا خطط التقاعد المبكر وغيرها من التدابير الرامية إلى تشجيع عمليات الانسحاب من قوة العمل لكان المعدل أعلى. وحدث قدر من الانخفاض في نطاق البطالة بين الشباب في عام ١٩٩٥، ويعود ذلك جزئياً إلى برامج سوق العمل الخاصة في عدد من البلدان (ولا سيما فرنسا)، ولكن تظل معدلات بطالة الشباب بصفة عامة مرتفعة جداً: ٢٠ في المائة أو أكثر في كثير من البلدان - وتمثل مشكلة اجتماعية رئيسية وإهاراً مأساوياً للموارد.

٢١ - وكان معدل البطالة في الولايات المتحدة ثابتًا إلى حد ما عند حوالي ٥,٦ في المائة منذ أواخر عام ١٩٩٤، ولكنه يظل دون معدل ٦ في المائة الذي ما فتئ منذ وقت طويلاً يُعتبر الحد الأدنى الذي يتمشى مع عدم التعجيل بالتضخم (ما يسمى بمعدل البطالة غير المتسبب في التعجيل بالتضخم). وبالرغم من أن أحد الأسباب المحتملة لقيام مجلس الاحتياطي الاتحادي برفع أسعار الفائدة في مستهل عام ١٩٩٤، مع ذلك، هو القلق إزاء تدني البطالة صوب ٦ في المائة، فإن التضخم لم يتسارع وبقيت السيطرة عليه ممكناً تماماً، عند معدل يقل عن ٣ في المائة. وذلك يدل على انخفاض معدل البطالة المتمشي مع التضخم الثابت. وبعبارة أخرى، هناك مجال زيادة انخفاض البطالة دون التسبب في زيادة معدل التضخم. ويبدو أن الأمر كذلك بالنسبة لأوروبا الغربية. وتضخم الأسعار الاستهلاكية في أوروبا الغربية، الذي كان متواصلاً أيضاً دون ٢ في المائة طيلة عام ١٩٩٥، لا يزيد كثيراً مما هو عليه في الولايات المتحدة، وهو أقل من ذلك بكثير في فرنسا وألمانيا. وتبقى الضغوط والتوقعات التضخمية منخفضة المستوى ويعود ذلك جزئياً إلى ضعف احتمالات الطلب وكذلك إلى التغيرات المذكورة أعلاه في الهيكل والسلوك الاقتصاديين.

٢٢ - إن الاحتمالات الاقتصادية لأوروبا الغربية في الأمد القصير لا تبعث كثيراً على التشجيع. فمنذ الخريف، تراجعت التوقعات المتصلة بالناتج المحلي الإجمالي باطراد؛ واستمرت ثقة أوساط رجال الأعمال والمستهلكين في الانخفاض، وتدى المؤشرات الحالية مثل سجلات الطلبيات والتوقعات المتصلة بالأوراق المالية والناتج على أن النمو، إذا حدث، لن يكون ذا قيمة تذكر في الربع الأول من عام ١٩٩٦. ولا بد أن يؤثر ضعف النمو - أو حتى هبوط الناتج - في فرنسا وألمانيا على الاقتصادات الأوروبية الأخرى بسبب تكاملها الوثيق. ويبدو من المحتمل الآن أن النمو الاقتصادي سيباطأ في كل اقتصاد دون استثناء، وفي أحسن الأحوال، يمكن أن يزيد الناتج المحلي الإجمالي في أوروبا الغربية بنسبة ١,٥ في المائة في عام ١٩٩٦. وذلك يتارن مع النمو الفعلي البالغ ٢,٧ في المائة في عام ١٩٩٥ وتوقعات الخريف الماضي بتحقق معدل مماثل تقريباً في عام ١٩٩٦. وفي أمريكا الشمالية، لا ينتظر أن يشهد نمو الناتج المحلي الإجمالي تغيراً

يذكر عما كان عليه في العام الماضي (قرابة ٢ في المائة)، بينما يتوقع أن يحدث الانتعاش الذي طال انتظاره في اليابان بزيادة في الناتج المحلي الإجمالي قدرها ٢ في المائة.

٢٣ - وتوقعات تحقق نتائج أفضل في أوروبا الغربية مركزة الآن على احتمال حدوث تسارع في نمو الناتج في النصف الثاني من هذا العام. وتشمل أسباب توقع حدوث هذا الانتعاش في النمو انتهاء عملية تسوية المخزون وتأخر استجابة الانتفاقة الاستهلاكي لانخفاض أسعار الفائدة. أما إذا بقيت مستويات الناتج المحلي الإجمالي دون تغيير إلى حد ما في النصف الأول من العام، فسيكون من الضروري أن يتجاوز المعدل السنوي في النصف الثاني في المائة لتحقيق معدل نمو قدره ١,٥ في المائة في عام ١٩٩٦ ككل. وحدوث هذا التسارع أمر غير مر جح، ومنع ذلك أنه في حالة عدم استئناف النشاط قبل منتصف العام، فقد تكون حتى نسبة ١,٥ في المائة متغيرة.

٤ - وتنطوي هذه الاحتمالات المتطرفة بشأن النمو في أوروبا الغربية على أنه استنادا إلى السياسات الحالية، سيكون حدوث زيادة جديدة في البطالة في عام ١٩٩٦ أمرا لا مفر منه. غير أن التغير الوحيد المرجح حدوثه في السياسات الاقتصادية في الوقت الحاضر هو زيادة، وربما تسارع، معدل انخفاض أسعار الفائدة. وتواجه السياسة المالية حاليا قيودا بسبب الجهود الحثيثة التي تبذلها كثير من الحكومات الأوروبية للوفاء بمعايير التقارب المتواخدة في معاهدة ماستريخت. ويبدو أنه لا يوجد في هذا الصدد مجال للمناورة، بالرغم من أن مزيدا من الجهد قد تبذل لتغيير تكوين الاتفاق الحكومي لصالح بنود لها أثر إيجابي على الاستهلاك الخاص والاستثمار الثابت، فضلا عن اتباع سياسات أكثر نشاطا في مجال سوق العمل.

٢٥ - ولكن لن يحدث انخفاض هام في البطالة، وهي المشكلة الاقتصادية والاجتماعية الرئيسية التي تواجه أوروبا في الوقت الحاضر، دون تحقق معدل نمو اقتصادي أعلى بكثير من المعدل المتوقع حاليا. ويعين أن تؤدي سياسات سوق العمل بالفعل دورا هاما في تخفيض ما تتكبده المؤسسات من تكاليف تعين موظفين جدد وزيادة إمكانية استخدام الشباب والعاطلين عن العمل منذ مدة طويلة عن طريق تحسين التعليم والتدريب. ولكن لن يكون لهذه الجهد أثر يذكر إذا واجه الطلب على اليد العاملة قيودا بسبب احتمالات النمو الضعيفة. والتخوف من أن ينجم عن تخفيض البطالة مزيد من التضخم مبالغ فيه؛ فهناك أدلة متزايدة على وجود مجال كبير لتخفيض البطالة دون زيادة التضخم. وعلاوة على ذلك، يتعين الموازنة بين مخاطر التضخم وما قد يتعرض له الاستقرار الاجتماعي والسياسي من مخاطر بسبب الأعداد المتزايدة من خائيي الأمل والمهمشين المستبعدين من التكامل الاجتماعي الذي تتحقق من خلال العمالة المستقرة.

٢٦ - وبطبيعة الحال توجد دائما إمكانية وقوع أحداث غير مرتبطة يمكن أن تقلب أي توقع رأسا على عقب، كما أشير إلى ذلك أعلاه. فحدوث نمو أقوى في بقية أنحاء العالم يمكن أن يعطي دفعه ل الصادرات أوروبا الغربية تكون لها آثار مضاعفة على التجارة داخل أوروبا. ولكن كثيرا من المخاطر لا تزال تتصل بالتوابي السلبية: فزيادة تقييد السياسة النقدية في الولايات المتحدة يمكن أن توقف انخفاض أسعار الفائدة الأوروبية، وهو ما يمكن أن يسببه أيضا عدم اليقين المتزايد إزاء مستقبل التكامل الأوروبي.

أوروبا الشرقية ودول بحر البلطيق ورابطة الدول المستقلة

٢٧ - كان الأداء الاقتصادي في بلدان أوروبا الشرقية ومنطقة بحر البلطيق ورابطة الدول المستقلة متبايناً جداً في السنة الماضية، وما فتئت الاختلافات بين هذه البلدان تزداد وضوحاً. ففي أوروبا الشرقية، هناك مجموعة أساسية من الاقتصادات، معظمها أعضاء اتفاق التجارة الحرة في أوروبا الوسطى (بولندا، والجمهورية التشيكية، وسلوفاكيا، وهنغاريا، وسلوفينيا) منذ بداية كانون الثاني/يناير ١٩٩٦، أحرزت تقدماً ذا شأن في التحول من الاقتصاد المخطط مركزاً إلى اقتصاد السوق، وباستثناء هنغاريا، حققت هذه الاقتصادات معدلات لنمو الناتج المحلي الإجمالي تتراوح بين ٥ و٧% في المائة في العام الماضي (أو في العامين الماضيين في بولندا وسلوفينيا). ومن بين بلدان أوروبا الشرقية الأخرى، ما فتئت ألبانيا تنمو بسرعة، وتحسن الناتج المحلي الإجمالي لرومانيا تحسناً كبيراً في عام ١٩٩٥، مما جعلها تلحق بصف مجموعة الأعضاء في الاتفاق. وشهد نمو الناتج المحلي الإجمالي ليوغوسلافيا شيئاً من الارتفاع في أعقاب نجاح برنامج شباط/فبراير ١٩٩٤ لإنهاء التضخم المفرط. ولكن الأداء كان أضعف بكثير في بلغاريا، واستمر انخفاض الناتج المحلي الإجمالي في كرواتيا وجمهورية Македونيا اليوغوسلافية السابقة (ومن المؤكد تقريباً في البوسنة والهرسك التي لا تتوافر بيانات عنها). وهكذا، فإن دول الاتفاق الأكثر نمواً داخل أوروبا الشرقية هي التي تقدم اقتصادات جنوب شرقي أوروبا.

٢٨ - ولا يزال أداء دول بحر البلطيق متخلتاً عن أداء معظم بلدان أوروبا الشرقية، وذلك يعكس شروعها المتأخر في عملية التحول الشامل والظروف الأكثر صعوبة التي بدأت فيها إصلاحاتها، ناهيك عن المشاكل المتصلة بتكيف علاقاتها الاقتصادية مع بلدان رابطة الدول المستقلة. بيد أن هناك معدل انتعاش متواضعاً يتحقق حالياً في ليتوانيا (منذ عام ١٩٩٤) وفي إستونيا (منذ العام الماضي)، ولكن لاتفاقية شهدت نكسة أخرى في عام ١٩٩٥ (يبدو أن الناتج المحلي الإجمالي قد انخفض)، ويعود ذلك جزئياً إلى حدوث أزمة رئيسية في القطاع المصرفي.

٢٩ - ويختلف أداء أعضاء رابطة الدول المستقلة اختلافاً كبيراً. إذ سجل الناتج المحلي الإجمالي في أرمينيا وجورجيا زيادة (بنسبة ٥,٢% و٤,٢% في المائة على التوالي) وهو مستمر في الهبوط في أماكن أخرى، بحسب تصل إلى ١٢% في المائة أو أكثر في أذربيجان وأوكראينا وطاجيكستان. ولكن بالنسبة لأغلبية أعضاء الرابطة كان انخفاض الناتج أقل بكثير من عام ١٩٩٤. واتضح ذلك بجلاء في روسيا، الاقتصاد المسيطر في الرابطة، حيث انخفض الناتج المحلي الإجمالي نحو ٤% في المائة، بالمقارنة مع التوقعات السابقة وهي ٩% في المائة وحدوث انخفاض يبلغ قرابة ١٣% في المائة في عام ١٩٩٤. وإنما يكون الناتج المحلي الإجمالي انخفض في رابطة الدول المستقلة نحو ٥% في المائة في عام ١٩٩٥، مقابل ١٥% في المائة في العام السابق.

٣٠ - واستند الارتفاع في أوروبا الشرقية إلى حد بعيد إلى انتعاش الصناعة. وبالرغم من أن تطور قطاع الخدمات يشكل أحد أهم وأبرز جوانب عملية التحول، فإن أهميته في اقتصادات أوروبا الشرقية لا تزال ضئيلة نسبياً. أما حجم الصناعة، من ناحية أخرى، فقد كان كبيراً للغاية في الاقتصادات الشرقية

قبل عام ١٩٨٩، وبالرغم من أن بعض أجزاء رأس مال الشركات قد تكون منعدمة الأهمية اقتصاديا، تظل للصناعة مع ذلك القدرة على الانتعاش قبل القطاعات الأخرى وبمعدل أسرع منها. وفي المتوسط، زاد الانتاج الصناعي في أوروبا الشرقية بأكثر من ٧ في المائة في العام الماضي (وبقرابة ٦ في المائة في عام ١٩٩٤)، وتجاوزت الزيادة ٩ في المائة في كثير من البلدان. وبالمقابل، استمرت في الانخفاض في معظم بلدان رابطة الدول المستقلة ودول بحر البلطيق (بالرغم من تحقيق قدر من الانتعاش في ليتوانيا في النصف الثاني من عام ١٩٩٥).١

٣١ - وصاحب انتعاش الصناعة في أوروبا الشرقية مكاسب سنوية كبيرة في الإنتاجية (من ١٠ إلى ١٦ في المائة في كثير من الحالات في عام ١٩٩٥). وعكس هذه المكاسب جزئياً الزيادات العادلة التي تحدث عندما يجري استخدام القدرة الاحتياطية من جديد استجابة للانتعاش في إجمالي الطلب. ولكن ذلك يشير فيما يتعلق بهذه الاقتصادات إلى أن جزءاً هاماً من رأس مال الشركات الموجودة لا تزال له إمكانيات اقتصادية وأن المؤسسات تستجيب لحواجز السوق الرامية إلى استغلاله. وفي هذا السياق، تجدر الإشارة أيضاً إلى أنه تأكّد في بعض البلدان أنه بالرغم من قيام القطاع الخاص بدور رائد في هذه العملية، فإن الانتعاش العام لا يقتصر على المؤسسات الخاصة). وتعود المكاسب في الإنتاجية أيضاً إلى التحسّنات العامة في الكفاءة الناتجة عن إعادة تشكيل الناتج، والتخلص من اليد العاملة الزائدة عن الحاجة، واعتماد أساليب إنتاج جديدة، وذلك في كثير من الأحيان إلى جانب الاستثمار في الآلات والمعدات الجديدة والعصرية. وتقييم الأهمية النسبية لمختلف هذه العوامل يحتاج إلى مزيد من البحث، ولكن يبدو من المعقول افتراض أن أوجه التحسن على صعيد العرض في الصناعة، بالرغم من أنها لا تزال غير كاملة، كانت شرطاً أولياً هاماً لكثير من بلدان أوروبا الشرقية القادرة على الاستفادة من الفرص الجديدة لتحقيق نمو سريع لل الصادرات إلى أسواق أوروبا الغربية.

٣٢ - ولا تزال بيانات الحسابات القومية لعام ١٩٩٥ أولية، وغير كاملة من نواح كثيرة، ولا سيما فيما يتعلق بباقي التجارة، ولكن الصورة العامة هي أن الطلب المحلي كان القوة الدافعة الكامنة وراء نمو الناتج في أوروبا الشرقية في العام الماضي - ووراء الهبوط المستمر في روسيا وغيرها من دول الرابطة. وما فتئ الاستهلاك الخاص، الذي تدعّمه الدخول الحقيقية المتزايدة، يستعيد نشاطه في عدد من البلدان (بولندا، والجمهورية التشيكية، ورومانيا، وسلوفاكيا)، ولا سيما تلك البلدان حيث كان نمو الإنتاجية أعلى نسبياً. ولكن برامج التقشف وسياسات الدخل كبحث جماح الاستهلاك في بلغاريا وكرواتيا و亨غاريا. أما في روسيا فإن انخفاض الأجور الحقيقة يشكل العامل الرئيسي وراء تدني الاستهلاك الخاص (-٧ في المائة في عام ١٩٩٥).٢

٣٣ - وبالرغم من أنه يصعب إصدار بيانات دقيقة عن إسهام مختلف عناصر الطلب المحلي في النمو العام (بسبب أوجه التباين الإحصائية الكبيرة في الحسابات القومية في كثير من الأحيان)، يبدو بالفعل أن الاستثمار الثابت يقوم الآن بدور متزايد الأهمية في الانتعاش الاقتصادي لأوروبا الشرقية. وهذا الأمر صحيح بصفة خاصة في البلدان حيث أحرز أكبر قدر من التقدم صوب إعادة استقرار الاقتصاد الكلي عن طريق الاصلاحات المؤسسية، وبصورة أعم عن طريق زيادة ثقة المستثمرين في الاستقرار الاقتصادي والسياسي. وزاد الاستثمار الثابت في العام الماضي نحو ١٣ في المائة في رومانيا، و ١٥ في المائة في الجمهورية

التشيكية، و ١٩ في المائة في بولندا، و ٢٢ في المائة في سلوفاكيا. ويرجح أنه زاد بنسب مئوية من رقمين في سلوفينيا كذلك. وهذه الطفرة في الاستثمار، التي بدأت بالفعل في عام ١٩٩٤، تعوض جزئياً عن إهمال الصيانة واستبدال المعدات فيما قبل، ولكن من المرجح أن الاستثمار الجديد تماماً سيقوم بدور في زيادة الفعالية الإنتاجية. بصرف النظر عما إذا كان القصد منه توسيع نطاق القدرة الإنتاجية أو لا. وعلى النقيض من أوروبا الشرقية، لا يزال الاستثمار الثابت ضعيفاً ومتعرضاً في دول بحر البلطيق، بينما استمر تكوين رأس المال في روسيا في الانخفاض.

٣٤ - ومن حيث الحسابات القومية بالتحديد، يرجح أن الميزان التجاري الحقيقي قلص الناتج المحلي الإجمالي في عام ١٩٩٥، ذلك أن تغير حجم الواردات فاق حجم الصادرات. (تقدير أمانة اللجنة الاقتصادية لأوروبا أن حجم صادرات أوروبا الشرقية سجل زيادة تتراوح بين ١٠ و ١٢ في المائة في العام الماضي وأن حجم الواردات سجل زيادة تتراوح بين ١٣ و ١٥ في المائة). ولكن هذا التقدير يغفل الآثار الدينامية لزيادة أحجام التجارة على الفعالية الإنتاجية عن طريق تقسيم محسّن للعمل نتيجة لتوسيع أسواق الصادرات وتعزيز تكنولوجيا الإنتاج من خلال واردات السلع الرأسمالية.

٣٥ - وكان أحد التطورات الهامة الأخرى في الاقتصادات التي تمر بمرحلة انتقال في عام ١٩٩٥ حدوث انخفاض حاد في معدلات التضخم، وفي كثير من الحالات بنسبة تفوق كثيراً ما كان متوقعاً منذ عام مضى. وفي خمسة من بلدان أوروبا الشرقية وعددها ١١ بلداً تتوافر عنها بيانات، كان معدل زيادة أسعار الاستهلاك في كل سنة دون ١٠ في المائة في أواخر عام ١٩٩٥. كما حدث انخفاض واضح في معدل التضخم في روسيا وغيرها من بلدان رابطة الدول المستقلة في عام ١٩٩٥. ولكن بالرغم من انخفاض معدلات التضخم - طاجيكستان ويوغوسلافيا مما البلدان الوحيدة اللذان لم تشملهما هذه الحركة العامة - لا تزال معدلات الفعلية مرتفعة جداً، في بلدان رابطة الدول المستقلة بصورة خاصة، ولكن في بلدان أوروبا الشرقية أيضاً. وفي بولندا، ورومانيا، وهنغاريا، ودول بحر البلطيق، يتضح أن التضخم السنوي "حرون" ويتراوح نطاقه بين ٢٥ و ٤٠ في المائة (بل وأعلى من ذلك في بلغاريا).

٣٦ - وبالرغم من أن هذه المعدلات لا تزال متأثرة بالتغييرات الدورية في الأسعار الموجهة، فإنها تبدو أكثر تأصلاً في هيكل هذه الاقتصادات وأقل تأثيراً نسبياً بسياسة الاستقرار التموذجية. بيد أن معدل التضخم الحالي في بولندا (٢٨ في المائة) لا يبدو، على سبيل المثال، عائقاً خطيراً في الوقت الحاضر أمام الاستثمار الثابت، الذي يتوقع أن يؤدي، إلى جانب الإصلاحات المؤسسية، إلى إضعاف مصادر هذا التضخم الثابت أو الهيكلية. ومن الواضح، أن تباطؤ التضخم في عام ١٩٩٥ في أوروبا الشرقية ساعدته، ضمن عوامل أخرى، زيادة الناتج والإنتاجية التي استواعت إلى أبعد حد تكاليف اليد العاملة بحساب الوحدة.

٣٧ - وأدى النمو القوي للناتج في أوروبا الشرقية إلى تباطؤ واضح في هبوط مستويات العمالة، وبدأت هذه المستويات ترتفع في عدد قليل من البلدان (ألبانيا، وبلغاريا، وبولندا، والجمهورية التشيكية في عام ١٩٩٤؛ وسلوفاكيا في عام ١٩٩٥). وتوجد معظم فرص العمل الجديدة في القطاع الخاص، ولا سيما الخدمات، وهناك دلائل قليلة - في بولندا، على سبيل المثال، - على أن فرص العمل الجديدة التي تتاح في

القطاع الخاص قد أخذت في تجاوز عدد تلك التي فقدت في القطاع العام. وتراوح حصة القطاع الخاص من مجموع العمالة حالياً بين ٢٦ في المائة في بلغاريا ونحو ٦٠ في المائة في بولندا. وسجل أيضاً منذ بداية عام ١٩٩٤ بعض الانخفاض في عدد العاطلين عن العمل، ولكن معدلات البطالة تظل عالية جداً؛ إذ كان المعدل المتوسط في أوروبا الشرقية في نهاية عام ١٩٩٥ حوالي ١٣ في المائة، وهو يتراوح في أغلبية البلدان بين ٩ في المائة (رومانيا) و١٨ في المائة (كرواتيا). وتوجد خارج هذا النطاق الجمهورية التشيكية (٣ في المائة) ويوغوسلافيا وجمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة، حيث كانت المعدلات مرتفعة بصورة استثنائية.

٣٨ - وفي دول بحر البلطيق، استمرت العمالة في الانخفاض، وإن كان ذلك بمعدل أقل سرعة من عام ١٩٩٤؛ وظلت البطالة دون تغيير تقريباً في إستونيا ولاطانيا ولكنها سجلت زيادة حادة في ليتوانيا. واستمر انخفاض العمالة وتزايد البطالة في روسيا وغيرها من دول الرابطة.

٣٩ - بيد أن معدلات البطالة في رابطة الدول المستقلة أقل بكثير مما هي عليه في أوروبا الشرقية (بنسبة متوسطها ٥,٤ في المائة مقابل ١٣ في المائة في نهاية عام ١٩٩٥). ويعكس هذا جزئياً مشاكل الإحصاءات ولكن الأهم من ذلك ببطء معدل إصلاح المؤسسات في روسيا وغيرها من بلدان الرابطة. ووجود هيكل حواجز لا يشجع على تعديل مستويات العمالة في المؤسسات الكبيرة.

٤٠ - وبصفة عامة، ما من شك في أن البطالة تمثل حالياً مشكلة رئيسية ومتزايدة في جميع الاقتصادات التي تمر بمرحلة انتقال تقريباً. وفي بلدان رابطة الدول المستقلة لا تزال إحصاءات البطالة خاضعة لتأثير من القيود، ولكن تشير الأدلة عموماً إلى أن البطالة الفعلية هي عادة أعلى مما يظهر في أرقام "البطالة المسجلة". كما أن مشكلة البطالة في الاقتصادات التي تمر بمرحلة انتقال تشبه مشكلة البطالة في أوروبا الغربية: أولاً ينماز معدل البطالة الشباب ضعف المعدل المتوسط (ما بين ٢٦ و٤٦ في المائة من مجموع العاطلين عن العمل في أوروبا الشرقية من الشباب الذين تقل أعمارهم عن ٢٥ عاماً)، وثانياً، استمر عدد العاطلين عن العمل لمدة طويلة (الذين ظلوا بدون عمل لأكثر من سنة) في الزيادة بسرعة، بالرغم من نمو الناتج وانخفاض مجموع البطالة. وفي الربيع الثالث من عام ١٩٩٥، كان العاطلون عن العمل لمدة طويلة يمثلون قرابة نصف مجموع العاطلين عن العمل في أوروبا الشرقية.

٤١ - وتشكل البطالة بصورة متزايدة تجربة مؤلمة في الاقتصادات التي تمر بمرحلة انتقال في وقت ضعفت فيه شبكات الأمان التقليدية تحت الضغوط المفروضة بغية تقليل الإنفاق العام وبهدف جعل أسواق العمل أكثر "مرونة". وجرى تشديد قواعد الأهلية لاستحقاقات البطالة، وتحفيض مدة الأهلية ونسبة الاستحقاقات إلى متوسط الأجر. وفي عام ١٩٩٥، كانت مدة الحصول على الاستحقاقات في أوروبا الشرقية تتراوح بين ٦ أشهر و ١٢ شهراً، بينما تراوحت نسبة العاطلين عن العمل المؤهلين للحصول على استحقاقات من ٢٢ في المائة في سلوفينيا إلى ٥٨ في المائة في بولندا. وتراوحت نسبة استحقاقات البطالة إلى متوسط الأجر، أي "نسبة التعويض"، من ٢٧ في المائة في سلوفاكيا إلى ٣٧ في المائة في

أليانيا. وبصفة عامة، فإن ظروف العاطلين عن العمل أسوأ بكثير في بلدان رابطة الدول المستقلة منها في أوروبا الشرقية.

٤٢ - واستمرت التجارة الخارجية في الاقتصادات التي تمر بمرحلة انتقال في التوسيع بسرعة، من حيث القيمة والحجم، في الثلاثة أربعاء الأولى من عام ١٩٩٥. وفي أوروبا الشرقية ودول بحر البلطيق فاقت الواردات الصادرات نتيجة لانتعاش الطلب المحلي، وتفاقم العجز التجاري لهذه الدول بحدة - من ٧ بلايين دولار إلى ١٣ بلايين دولار في أوروبا الشرقية ومن ٠,٦ بلايين دولار إلى ٠,٩ بلايين دولار في دول بحر البلطيق. وبالمقابل، نمت قيمة وأحجام الصادرات من روسيا وغيرها من دول رابطة الدول المستقلة بمعدل أسرع بكثير من وارداتها، وسجلت فوائضها التجارية زيادة كبيرة - من حوالي ١٥ بلايين دولار إلى ٢٢ بلايين دولار بالنسبة لروسيا ومن ١,٥ بلايين دولار إلى ٣,٥ بلايين دولار بالنسبة لدول الرابطة الأخرى.

٤٣ - وتشكل أوروبا الغربية الآن الشريك التجاري الرئيسي لمعظم الاقتصادات التي تمر بمرحلة انتقال، إذ تستقبل نحو ٥٠ إلى ٧٠ في المائة من صادرات هذه الاقتصادات وتصدر لها حصة مماثلة. ولكن تمثل تطور أحدث عهدا في تعزيز التجارة فيما بين الاقتصادات التي تمر بمرحلة انتقال ذاتها، فيما عدا الاستثناء الملحوظ وهو التجارة داخل رابطة الدول المستقلة التي يرجح أن حجمها استمر في الهبوط.

٤٤ - وكانت زيادة حالات العجز التجاري في أوروبا الشرقية السبب الرئيسي للتدحرج العام في أرصدة حساباتها الجارية: وإنما، زاد عجز الحسابات الجارية بقرابة الضعف فوصل إلى ٨,٨ بلايين دولار. واستمرت الصادرات من البضائع والخدمات في النمو - نحو ٢٨ في المائة في المتوسط، من حيث القيمة - ولكن الواردات زادت حوالي الثلث. وشهدت الواردات من البضائع نموا سريعا بوجه خاص وكانت أغلبية بلدان أوروبا الشرقية تشكو من عجز في تجارة البضائع، ولكن تم التعويض عن ذلك إلى حد كبير عن طريق تزايد فائض الموارد غير المنظورة (٤ بلايين دولار). وبالمقابل، ارتفع فائض الحساب الجاري في روسيا إلى ١٠ بلايين دولار في الثلاثة أربعاء الأولى من عام ١٩٩٥، ويعزى كل هذا التحسن (على امتداد نفس الفترة من عام ١٩٩٤) إلى زيادة صادرات البضائع.

٤٥ - وكانت إحدى السمات البارزة للتطورات الحاصلة في عام ١٩٩٥ زيادة تدفقات رأس المال الصافية إلى أوروبا الشرقية بثلاثة أمثال، من ١٠,٦ بلايين دولار في عام ١٩٩٤ إلى أكثر بقليل من ٣١ بلايين دولار. وكانت هذه الزيادة تفوق كثيرا ما يلزم لتمويل حالات عجز الحساب الجاري، وبالتالي كانت هناك إضافات كبيرة جدا إلى احتياطيات العملات الأجنبية في أغلبية البلدان. غير أن معظم الأموال (قرابة ٩٠ في المائة) حصلت عليها ثلاثة بلدان فقط - هي بولندا، والجمهورية التشيكية، وهنغاريا. وبما أن معظم الأموال كانت رأس مال خاص، فيبدو أن هذا التوزيع يؤكد الرأي الذي مقاده أن المستثمرين الأجانب يفضلون الاقتصادات عندما تكون الإصلاحات وسياسات الاستقرار موجوده وموثوقة، وعندما تبدو آفاق النمو على قدر معقول من الثبات. وقد تتسبب هذه التدفقات الكبيرة لرأس المال الأجنبي في مشاكل تتعلق بالمراقبة النقدية المحلية وهناك خطر إضافي هو تدفقات رأس المال القصير الأجل إلى الخارج بشكل مناجئ يوقع الاضطراب. غير أن التدفقات إلى أوروبا الشرقية تتالف من مجموعة واسعة من أنواع رأس المال، تتراوح

من الاستثمار الأجنبي المباشر، واستثمار الحافظات إلى الائتمانات المصرفية المتوسطة الأجل والطويلة الأجل. ويبدو أن الالتزامات القصيرة الأجل تشكل نسبة صغيرة من المجموع وتغطي بسهولة بواسطة الاحتياطيات.

٤٦ - والاحتمالات المتعلقة بالاقتصادات التي تمر بمراحل انتقال في عام ١٩٩٦ معرضة دائماً لكثير من أوجه عدم اليقين المذكورة في بداية هذا الفرع، ولكن التوقعات الرسمية، التي صيغت في جزء كبير منها قبل أن يتضح مدى التباطؤ في أوروبا الغربية، تشير إلى زيادة تعزيز الارتفاع في أوروبا الشرقية حتى أن متوسط معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي قد يبلغ ٦ في المائة. وفي إطار هذه المجموعة يوجد قدر من التباطؤ في البلدان ذات أعلى معدلات النمو في عام ١٩٩٥: بولندا، والجمهورية التشيكية، ورومانيا، وسلوفاكيا، ولكن هذا التباطؤ هامشي جداً ما عدا في رومانيا، إذ بقيت معدلات النمو في نطاق يتراوح بين ٥ و ٦ في المائة. بيد أنه في البلدان التي تخلفت في عام ١٩٩٥، تتوقع الحكومات أن يستأنف النمو، ولا سيما في كرواتيا وجمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة ويوغوسلافيا. ويتوقع أن تستفيد جميع بلدان المنطقة من تعليق الجزاءات الاقتصادية المفروضة على يوغوسلافيا وتحسن احتمالات الأمن في المنطقة؛ وستستفيد جمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة أيضاً من إنهاء الحظر اليوناني المفروض على تجاراتها العابرة. والاحتمالات غير مؤكدة بصورة خاصة بالنسبة لبوسنة والهرسك، ولكن إذا أحرز تقدم في برنامج التعمير الذي يضطلع به البنك الدولي، فيتوقع أن يتاح بليون دولار من التمويل الخارجي في عام ١٩٩٦ عندما يبدأ إنجاز البرنامج.

٤٧ - وبإضافة إلى أوجه عدم اليقين المتصلة بعملية الإصلاح نفسها، يتولد عنصر هام من عناصر الخطر في احتمالات عام ١٩٩٦ من زيادة الروابط بين الجenseين الشرقي والغربي من أوروبا. فأوروبا الشرقية تعتمد الآن كثيراً على أوروبا الغربية كسوق لل الصادرات، ويتوجه قرابة ثلثي مجموع صادراتها حالياً إلى الاقتصادات السوقية المتقدمة النمو، وبالنسبة لأوروبا الشرقية يعني ذلك بدرجة كبيرة أوروبا الغربية. وبالتالي فإن أوروبا الشرقية أكثر عرضة للتأثر بحدوث تباطؤ في طلب أوروبا الغربية على الواردات، ولعل دلائل حدوث تباطؤ في نمو الإنتاج الصناعي في العديد من اقتصادات أوروبا الشرقية في النصف الثاني من عام ١٩٩٥ تتم عن هذه التبعية. والبلدان ذات النمو العالي في عام ١٩٩٥ كانت عموماً تلك الأكثر نجاحاً في زيادة حصة صادراتها المتوجهة إلى أوروبا الغربية؛ لذلك فإن تباطؤ معدلات نموها في عام ١٩٩٦ قد يكون أكبر مما هو متوقع حالياً.

٤٨ - وهناك اعتبارات مماثلة تنطبق على دول بحر البلطيق، حيث يتوقع أن ينمو الناتج في عام ١٩٩٦ ولكن بقوة أقل كثير عن بقية أوروبا الشرقية. وما فتئت صادرات دول بحر البلطيق إلى أوروبا الغربية تنمو بسرعة ولعلها تمثل الآن أكثر بقليل من ٥٠ في المائة من المجموع. وستكون هذه الدول أيضاً عرضة للتأثر بحدوث تباطؤ أكثر حدة في أوروبا الغربية.

٤٩ - ومع ذلك تبقى احتمالات بالنسبة لروسيا وغيرها من دول رابطة الدول المستقلة غير مؤكدة بدرجة كبيرة. وأحرز تقدم ذا شأن في عام ١٩٩٥ في تحقيق استقرار الاقتصاد الروسي، وبداً أن التفاؤل المتزايد

بحدوث عودة إلى النمو في عام ١٩٩٦ يدعمه حدوث انتعاش في الناتج الصناعي في الصيف ومطلع الخريف. ولكن هذا التحسن توقف بحلول نهاية العام، واستؤنف الانخفاض في الأشهر الأولى من عام ١٩٩٦. غير أن السلطات الروسية توصلت إلى اتفاق مع صندوق النقد الدولي بشأن استراتيجية متوسطة الأجل وسياسات اقتصادية لعام ١٩٩٦، وأدى ذلك إلى موافقة الصندوق على تسهيلات تمويلية موسعة بمبلغ ١٠,٢ بليون دولار على امتداد ثلاثة أعوام. وتواصل الاستراتيجية الجديدة اتباع سياسات الاستقرار التي اضطط بها في عام ١٩٩٥ ولو أنها تتضمن أيضاً عدداً من الإصلاحات الهيكلية الهامة. وسيكون نجاح هذه السياسات متوقفاً إلى حد بعيد على التطورات السياسية، ولكن توافر تمويل كبير من صندوق النقد الدولي، رهنا بتوفير الشروط والرصد عن كثب، قد يساعد علىبقاء هذه السياسات في مسارها، بالرغم من الاحتياجات الشعبية المتزايدة على الإصلاحات أثناء فترة الإعداد للانتخابات الرئاسية التي ستجري في حزيران/يونيه. ومعدل النمو المسلط لعام ١٩٩٦ في الاستراتيجية المتوسطة الأجل هو ٢,٣ في المائة، ولكن لا تشير أي من التوقعات المختلفة لوزارة الاقتصاد، التي نشرت في كانون الثاني/يناير، إلى حدوث نمو إيجابي في الناتج المحلي الإجمالي في عام ١٩٩٦.

الحواشي

(١) لا يسمح التنقيح الشامل الذي أجري مؤخراً للحسابات القومية للولايات المتحدة بإجراء مقارنات مباشرة بين التوقعات السابقة التي أعدت لعام ١٩٩٥ والنتائج الفعلية. ومعدل النمو البالغ ٢,٧٥ في المائة مستمد من تسوية تناوبية لتوقعات منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي التي نشرت في كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٤.

(٢) لكن انظر اللجنة الاقتصادية لأوروبا، دراسة الحالة الاقتصادية في أوروبا في الفترة ١٩٩١-١٩٩٢، (منشورات الأمم المتحدة ، رقم المبيع E.92.II.E.1).

- - - - -